اقتصاد

٢,٥ مليون برميل طاقة تكريرية فائضة شهرياً في المصافي

وزير النفط لـ«الوطن»: لا نية لرفع أسعار المشتقات النفطية على المدى المنظور

٨ قطاعات برية جاهزة للاستثمار والتعاقد على أساس عقود المشاركة بالإنتاج و٤ بحرية

علي محمود سليمان

للعام الخامس على التوالي وقطاع النفط والغاز يعاني الخسائر نتيجة الأعمال الإرهابية، ما تسبب بتدني مستوى الخدمات المقدمة في العديد من القطاعات وتراجع الإنتاج، إذ إن أغلبية القطاعات المنتجة والخدمية تعتمد على المشتقات النفطية والغاز في عجلة دورانها.

إلى جانب تلك الخسارة في القطاع الاقتصادي، تأثر المواطن بصورة سلبية مباشرة بالكثير من القرارات النفطية، وخاصة الرفع المتتالي لأسعار المشتقات النفطية، وما رافقها من ارتفاع في تكاليف المعيشة، ما دفع بالمواطنين للحديث عن بدء تحقيق الحكومة أرباحاً من بيع المشتقات النفطية للمواطنين، رغم حديثها عن الدعم وعقلنته، وخاصةً أن أسعار النفطة ومشتقاته انخفضت شكل ملموس عالمياً.

ورغم هذا الواقع تتحدث الوزارة عن فرص تشغيل واستثمار في القطاع النفطي، ولا سيما بعد صدور قرار التشاركية مؤخراً. ولكن هل ما تعلنه الوزارة يعكس الحقيقة الكاملة لما يجري في القطاع النفطي؟ من وحي هذا التساؤل تحدثت «الوطن» مع وزير النفط والثروة المعدنية سليمان العباس، فكان الحوار التالي:

• هل تعتبر شركة محروقات رابحة في ظل الأسعار الحالية للمحروقات والغاز؟ وهل سنشهد ارتفاعاً جديداً سواء لأسعار المحروقات أم الغاز المنزلي، أم إن الأسعار وصلت إلى حدها الأعلى؟

أمام انخفاض أسعار النفط ومشتقاته عالمياً وارتفاع سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية والتغيرات اليومية لأسعار النفط وأسعار الصرف وتوقف إنتاج النفط في القطر بسبب سيطرة العصابات المسلحة على حقول إنتاج النفط وثم استيراد النفط الخام لتشغيل المصافي فإن القطاع النفطي أصبح قطاعا خاسرا ويحمل الدولة عبئاً مالياً كبيراً فالخسارة محققة بتوقف إنتاج النفط واستيراد النفط الخام لتشغيل المصافي وإنتاج المشتقات النفطية وبيعها داخلياً.

أما عما يخص الشق الثاني من السؤال فلا نية أو دراسة حالياً لرفع أسعار المشتقات النفطية على المدى المنظور علماً أنه في شهر كانون الأول ٢٠١٥ تم تخفيض أسعار مادتي الفيول والإسفلت.

• هل تم التعاقد مع جهات خاصة لاستثمار الطاقة التشغيلية التكريرية في مصافي النفط؟ وما آلية التعاقد المتبعة في هذا الإطار؟ وما الكميات التي تم تكريرها والعائد الربحي منها على المصافي؟

نظراً لوجود طاقة تكريرية فائضة في المصافي (حمص بانياس) فقد تم التعاقد مع شركتين لاستثمار هذه الطاقة خلال عام ٢٠١٦ ويبلغ الفائض التكريري وسطياً نحو ٢,٥ مليون برميل شهريا ويتم استيفاء أجور التكرير والتخزين والضخ والمناولة من الشركة المتعاقد معها وهي أجور متغيرة بتغير أسعار النفط، و(إمكانية شراء المشتقات الناتجة بأسعار منافسة). كما لهذه العقود فائدة في استمرار عمل المصافي وعدم توقفها الطارئ بسبب عدم توفر الخام لما لذلك من مخاطر على التجهيزات كافة.

• هل هناك إمكانية لرفع الطاقة الإنتاجية لحقول النفط العاملة حالياً لزيادة عدد براميل النفط المنتجة محلياً بما يسمح بسد جزء من النقص الحاصل الذي يعوض بالاستيراد؟

يبلغ حالياً معدل الإنتاج نحو ٩ آلاف برميل يومياً يتم إنتاجها من حقول ومعامل الغاز بالمنطقة الوسطى، وزيادة الإنتاج عن المعدلات الحالية مرهون بتحسن الظروف الأمنية بما يؤدي إلى تحرير المواقع الإنتاجية الخارجة عن السيطرة وإعادة تأهيل خطوط نقل النفط بنوعيه الخفيف والثقيل علماً أن معظم حقول إنتاج النفط تقع في محافظات الرقة ودير الزور والحسكة.

ولا بد من الإشارة إلى أن الوزارة مستمرة بأعمال الحفر التطويري في المناطق الآمنة والمؤملة حيث إن أي كميات جديدة سوف تضاف إلى الإنتاج اليومي، كما أن وزارة النفط والثروة المعدنية تشجّع وترحب بالتعاون مع الدول الصديقة حيث يتوفر لدينا ٨ قطاعات برية مفتوحة وجاهزة للاستثمار والتعاقد على أساس عقود المشاركة بالإنتاج، إضافة إلى توفر أربعة قطاعات بحرية جاهزة للتعاقد وهي ذات مأمولية هيدروكربونية عالية.

• إلى أين وصل العمل من الشركة الروسية بمشروع التنقيب والاستكشاف في حقول النفط ضمن المياه الإقليمية السورية؟ ومتى تتوقعون بدء الإنتاج الفعلي؟

يسير عقد «عمريت» وفق برنامج العمل والميزانية المعتمدة وتم إلى الآن الانتهاء من إعادة معالجة وتفسير البيانات السايزمية واستكمال الاستعدادات لإنجاز مسح ثلاثي الأبعاد في منطقة العقد حيث كان من المخطط البدء بها في مستهل العام ٢٠١٦ لكن بسبب الظروف الحالية فقد تم تأجيل البدء لنهاية الربع الأول ٢٠١٦، ولا يمكن الحديث عن بدء الإنتاج قبل انتهاء أعمال الاستكشاف والتنقيب وتكللها بالنجاح وبعد ذلك يمكن الحديث عن الإنتاج.

• كيف تقيمون واقع إنتاج الغاز في سورية حالياً؟ وما النسبة التي يغطيها من حاجة السوق؟ وكيف يتم تعويض النقص؟ وهل هناك إمكانية لزيادة الإنتاج في حقول الغاز؟

شهد إنتاج الغاز الطبيعي في سورية تطوراً ملحوظاً في السنوات التي سبقت الأزمة، وبلغ ذروته خلال عام ٢٠١١ بمعدل وصل إلى نحو ٣٠ مليون م٣/يوم، وكانت خطط الإنتاج للسنوات اللاحقة تشير إلى استمرار نمو الإنتاج مع إدخال مشاريع جديدة تم التخطيط للمباشرة بها، إلا أنه بدءاً من النصف الثاني لعام ٢٠١٢ أخذت وتيرة اعتداءات المجموعات الإرهابية المسلحة بالتصاعد، وقد شملت حقول الإنتاج ومحطات التجميع ومعامل المعالجة وخطوط النقل، وأدت هذه الاعتداءات إلى خروج بعض المواقع عن السيطرة وتوقف إنتاجها ثم تراجع معدلات الإنتاج بنسبة تزيد على ٥٠٪ نتيجة لخروج بعض معامل المعالجة من الخدمة وهي معامل (إيبلا – العمر – الجبسة – شمال المنطقة الوسطى)، إضافة إلى بعض محطات التجميع في المنطقة الوسطى، وتبلغ معدلات الإنتاج اليومية الحالية نحو ١٠ ملايين م٣ من الغاز النظيف وهي لا تكفي حاجة السوق المحلية ويتم تعويض جزء من النقص الحاصل من مادة الفيول (المستورد أو المكرر في المصافي) لتشغيل مجموعات التوليد البخارية العاملة عليه.

وكما أسلفنا سابقاً فإن زيادة الإنتاج مرتبط بتحسن الحالة الأمنية، إضافة إلى الاكتشافات الجديدة وتوقيع عقود جديدة في المناطق المفتوحة.

• بعد إلغاء السماح للقطاع الصناعي باستيراد المحروقات، كيف يتم تزويدهم بما يحتاجون إليه من المحروقات؟ وما الكميات التي يزودون بها يومياً أو شهرياً؟ وهل تغطي الاحتياجات؟

يتم تزويد القطاع الصناعي الخاص بمخصصاته من مادة المازوت المحددة من لجان الكشف في المحافظات والمتفرعة عن لجان المحروقات التي يرأسها السادة المحافظون وذلك وفقاً للكميات المتاحة لهذا القطاع ولكمية المحروقات المخصصة للمحافظة من وزارة النفط والثروة المعدنية.

• في ظل ازدياد مساحة المناطق التي عادت تحت سلطة الدولة، هل تم وضع خطة لإعادة تزويد هذه المناطق بمخصصاتها من المحروقات والغاز بما لا يخلق حالة من الاختناق في المناطق المجاورة لها التي تزود بالمواد؟

يتم زيادة مخصصات المحافظات من المحروقات وفق التغيرات على الأرض ومع ازدياد المناطق الآمنة والمحررة تتم زيادة الحصة التي توزع لهذه المناطق الجديدة عن طريق لجنة المحروقات بالمحافظة على سبيل المثال في اليوم الثاني لكسر الحصار عن أهلنا في بلدتي نبل والزهراء تم إرسال المحروقات من غاز ومازوت بشكل إسعافي لحين انتظام تأمين كامل احتياجاتهم.

• أين وصل العمل بمشروع إصدار بطاقة ذكية للمواطن يحصل بموجبها على مخصصاته من المحروقات؟ وما آلية عملها؟ وهل تحدد موعد إطلاقها؟

عما يخص إصدار البطاقة الذكية للمواطنين للحصول على مخصصاتهم من المحروقات فقد تم حتى الآن توقيع مذكرتي تفاهم بين شركة محروقات ومحافظتي طرطوس والسويداء ليتم تنفيذ ذلك وفق أسس وضوابط ومدد يتفق عليها الأطراف مع الشركة المنفذة بهدف منع التلاعب وعدالة التوزيع.

• ما واقع العلاقة مع وزارة الكهرباء بما يتعلق بتزويد المحطات الحرارية بمادة الفيول وتغذيتها بالغاز؟

يعتبر قطاع الكهرباء المستهلك الرئيسي للغاز النظيف الذي تنتجه وزارة النفط وبنسبة تصل إلى نحو ٩٠٪ من إجمالي كميات الغاز المتاحة للاستهلاك كما أن معظم كميات الفيول المتاحة تذهب لمصلحة مجموعات التوليد التابعة لوزارة الكهرباء، لذلك من الطبيعي أن يكون هناك تنسيق وتعاون مستمر مع زملائنا في وزارة الكهرباء وبشكل يومي حيث يتم العمل وبشكل متناسق لتذليل العقبات وإيجاد الحلول البديلة ولا سيما في هذه الظروف التشغيلية الصعبة في ظل التعديات الإرهابية المستمرة والمنظمة على قطاعي النفط والكهرباء.

طحين الحكومة يباع خبزاً سياحياً في المجتهد

عبد الهادي شباط

كشف معاون مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق محمود الخطيب لـ«الوطن» أن الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بالتعاون مع دوريات حماية المستهلك في المديرية ضبطت مخبزاً سياحياً في منطقة المجتهد لديه ٢٧ كيساً من الدقيق التمويني المهرب حيث تم التعرف على طبيعة الدقيق من خلال سحب عينات وإرسالها للمخبر المختص لإجراء التحاليل، حيث أظهرت النتائج أنه دقيق تمويني. وبيّن الخطيب أن بالتدقيق على اسم المخبز وبالرجوع للمخالفات السابقة تبين أنها ليست المرة الأولى التي يقوم فيها صاحب المخبز بامتلاك دقيق تمويني فقد أظهرت السجلات في المديرية أنه تم ضبط كمية ٨٤ كيس طحين من الدقيق التمويني أيضاً وذلك منذ فترة قريبة ما استدعى بالإضافة إلى تنظيم الضبط الخاص بالمخالفة المتعلقة بتهريب الدقيق التمويني وحجز الكميات المضبوطة، مخاطبة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بإغلاق المخبز إدارياً حيث بين أن الوزارة هي صاحبة القرار بمثل هذا الإغلاق ومدته لتكون العقوبة رادعة بحق صاحب المخالفة.

وفي سياق متصل أكد معاون وزير التجارة وحماية المستهلك جمال الدين شعيب أنه لن يتم التساهل في اتخاذ الإجراءات الرادعة بحق كل من يقوم بالبيع بسعر زائد أو بيع مواد فاسدة أو من يحاول الغش. ودعا خلال جولة تفقدية له في سوقي البزورية في حي الأمين والمنطقة الصناعية الباعة وأصحاب الفعاليات الاقتصادية والتجارية إلى الالتزام بالتعليمات والإجراءات الصادرة عن الوزارة والعمل على تداول الفواتير بين حلقات التجارة والتأكد من سلامة وصلاحية المواد واستمرار توافر تشكيلة من المواد والسلع الغذائية والاستهلاكية بمواصفات ونوعية جيدة حيث تم خلال الجولة تنظيم ٥٩ ضبطاً تموينياً بحق بعض المخالفين من أصحاب المحال والفعاليات التجارية ممن لم يتداولوا الفواتير وقاموا ببيع المواد الإغاثية كما تم سحب عينات من المواد الموجودة، كما تم إغلاق محل جملة في حي الأمين لبيعه مواد من دون فواتير.

مؤسسة حكومية تخسر ٥١,٣ مليار ليرة والحكومة لا تعلم بها!!

وزير الصناعة يطالب «الأقطان» بالوثائق التي تؤكد عمليات الحرق والسرقة

الوطن

قال وزير الصناعة كمال الدين طعمة خلال الاجتماع التقيمي الذي خصصه أمس للمؤسسة العامة للحلج وتسويق الأقطان «إن الخسائر الهائلة التي تعرضت لها المؤسسة وصلت إلى أكثر من ٥١,٣ مليار ليرة سورية من قطن محلوج ومحبوب فقط وبالقيمة الدفترية وليس بالقيمة الجارية». مؤكد أن الحكومة كانت «للأسف تجهل هذا الرقم الهائل من الخسائر من القطن» لافتا إلى أن هذا الرقم يأتي ضمن الأضرار المباشرة التي لحقت بالمؤسسة والبالغة ١١٤,٧ مليار ليرة وغير المباشرة بحدود ١٣,١ مليار ليرة.

وتساءل الوزير خلال الاجتماع عن الإجراءات التي قامت بها المؤسسة لإعلام الجهات الوصائية، مطالباً المعنيين في المؤسسة بأخذ كافة الأوراق والثبوتيات التي تؤكد حرق وسرقة الأقطان ووضعها بين يدي حاكم مصرف سورية المركزي باعتبارهم الجهة المعنية بالقروض المتراكمة على المؤسسة والبالغة ٦٢,٢ مليار ليرة على جهات القطاع العام وذلك بهدف النظر فيها وإيجاد صيغة متفق عليها مع المركزي لتسديد الديون. علما أن المؤسسة مدينة للجهات القطاع العام بـ٧٩,٧ مليار ليرة.

وانتقد الوزير الأرقام والبيانات التي تقدمت بها المؤسسة معتبرها خاطئة، كما أنه لم يخف أن هناك نقاط خلل واضحة. مشيراً إلى أهمية تنظيم ملف كامل عن الأضرار والخسائر وعن العمال الذين وضعهم مخالف في الإدارة المركزية خاصة.

بدوره قدم مدير المؤسسة زاهر العتال عرضاً لواقع العمل في المؤسسة مبيناً أنه ليس لها محالج متوقفة وإنما خارج السيطرة بسبب الظروف الراهنة ما عدا محلج تشرين الذي تسعى لإعادة تأهيله ووضعه بالخدمة خلال الموسم القادم.

وبين أن المؤسسة تسعى لتأمين احتياجات مؤسسات وشركات القطاع العام والخاص من الأقطان المحلوجة وبذور القطن، مبيناً أن هناك ١١ محلجاً خارج السيطرة من أصل ١٩ تابعة للمؤسسة في حين أن هناك أربعة محالج تعمل حالياً.

وبين مدير المؤسسة أن الخطة الموضوعة للمؤسسة للموسم الزراعي ٢٠١٤/٢٠١٥ هي ٣٠٠ ألف طن في حين لم تبلغ الكميات المستلمة فعليا سوى ١٠,٧٣٨ أطنان قطن ما أدى إلى تراجع تنفيذ الخطط الإنتاجية وعدم الانتفاع من الطاقات المتاحة حتى في المحالج الأربعة العاملة، مشيراً إلى إجراء عقود التشغيل للغير لحلج الأقطان في محلجي الفداء والعاصي بحماة والوليد بحمص حيث تم حلج كمية ٤٥,٨٩٦ طناً من القطن المحبوب نتج عنها ١٦,٣٣٥ طناً قطن محلوج وكمية ٢٨,٢١٤ طن بذور وقامت المؤسسة بأعمال فرز وكبس وتغليف وحزم بالات قطن محلوج واردة من الشركات المتعاقد كما عملت المؤسسة على شراء كمية ٢٢,٣ طن قطن محلوج و ١٧,٧ طن بذور قطن بغرض إعادة البيع وتأمين حاجة شركات الغزل والزيوت العامة والخاصة. مشيراً إلى أن حجم الأضرار المباشرة التي لحقت بالمؤسسة ١١٤,٧٧٨ مليار ليرة منها نحو ٥١ مليار ليرة قيم الاقطان المحلوجة والمسروقة.

البطاطا المصرية إلى أسواقنا

الوطن

سمحت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية يوم أمس باستيراد ٢٥ ألف طن من مادة البطاطا من مصر حصراً على أن تصل آخر إرسالية قبل تاريخ ٢٠١٦/٤/١٥، ويتم تقديم الطلبات إلى مديريات الاقتصاد في مختلف المحافظات.

واشترط قرار الاقتصاد رقم ١٧٦ تاريخ ٢٠١٦/٢/١٤ أن يكون صاحب العلاقة من مصدري الخضار والفواكه وأن يبرز المستورد وثيقة صادرة عن اتحاد المصدرين تثبت بأنه قام بتصدير خضار وفواكه، مع تحديد قيمها وكمياتها على أن لا يتجاوز الطلب الواحد كمية ١٠٠٠ طن.

وفي تصريح لـ«الوطن» نوّه رئيس لجنة الثروة الزراعية في اتحاد غرف الزراعة معتز السواح بضرورة تسعير المادة قبل تخليصها من المنافذ والأمانات الجمركية من قبل مديريات التموين وحماية المستهلك لكي تكون الأسعار مقبولة حيث تستند موافقات الاستيراد إلى أسعار محددة حيث من الضروري أن تتدخل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لتحديد نسب وهوامش الربح للمادة المستوردة وأن تعرض البطاطا المستوردة بأسعار محددة للمستهلك.

وطالب أعضاء في اتحاد غرف الزراعة بعدم حصر استيراد البطاطا باتحاد المصدرين وفتح باب الاستيراد للبطاطا لكل المستوردين العاملين في قطاع الزراعة.

من جانبه أوضح رئيس اتحاد المصدرين محمد السواح أن الاتحاد لا يتدخل في موضوع استيراد البطاطا وفي مضمون القرار الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وان دور الاتحاد يقتصر على إعطاء ورقة أو وثيقة تتضمن أن الاستيراد لهذا الصنف مربوط بمصدري الخضار والفواكه واتحاد المصدرين هو الجهة المخولة بتحديد المصدرين وإعطاء وثيقة تبيّن أن هذا المستورد هو من مصدري الخضار والفواكه وقام بتصدير شحنات منها قبل ذلك.

هيئة الاستثمار ترخص لـ٤٧ مشروعاً بـ١٠,٢ مليارات ليرة في ٢٠١٥؟

الوطن

بلغ عدد المشاريع المنفذة لدى هيئة الاستثمارية السورية ٦ مشاريع خلال العام ٢٠١٥، بتكلفة استثمارية إجمالية ٤,٢٧١ مليارات ليرة سورية، وتشغل ٢٨٩ يد عاملة، موزعة إلى خمسة مشاريع زراعية لتربية الأبقار والأغنام وتسمين العجول وإنتاج الحليب في محافظة السويداء، ومشروع صناعي لإنتاج حديد البناء العادي والمحلزن في ريف دمشق.

ويبين تقرير هيئة الاستثمار السورية عن عملها للعام ٢٠١٥ (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أن عدد المشاريع المشمولة بلغ ٤٧ مشروعاً موزعة على سبعة محافظات، بتكلفة استثمارية إجماليةمقدارها١٠,١٧٣ مليارات ليرة سورية وبقدرة تشغيلية ٣١٨٥ عاملاً، حيث حازت محافظة السويداء على الحصة الأكبر بعدد المشاريع بواقع ١٧ مشروعاً، تلتها طرطوس بـ١٢ مشروعاً، وريف دمشق بـ٨ مشاريع، ثم حلب بـ٤ مشاريع واللاذقية بـ٣ مشاريع وحماه بمشروعين ودمشق بمشروع واحد، حيث كانت حصة قطاع الصناعة هي الأكبر بـ٢٧ مشروعاً والنقل بـ١١ مشروعاً، والزراعة بـ٨ مشاريع ومشروع آخر في قطاع استثماري.

وذكر التقرير أن عدد المشاريع قيد التنفيذ بلغ ٢٢ مشروعاً بتكلفة استثمارية مقدارها٢,٧٨٨ مليار ليرة سورية وطاقة تشغيلية لـ١٤٢٣ عاملاً، مقسمة ما بين القطاع الصناعي بـ١٨ مشروعاً والزراعي بـ٤ مشاريع.

ويلاحظ أن عدد المشاريع المشمولة انخفض خلال العام ٢٠١٥ عما كانت عليه خلال العام ٢٠١٤ حيث شملت هيئة الاستثمار السورية ٥٨ مشروعاً استثمارياً خلال عام ٢٠١٤ في المحافظات، بينما تحسن واقع المشاريع قيد التنفيذ حيث كانت ١٥ مشروعاً خلال العام ٢٠١٤ في مجال القطاع الصناعي بكلفة استثمارية ١٥ ملياراً و١٢٧ مليون ليرة، والحال نفسه للمشاريع المنفذة حيث تحسنت عن ٤ مشاريع منفذة خلال ٢٠١٤ في مجال الزراعة بقيمة ١٧٤ مليون ليرة في محافظة السويداء.

«مجلس النقد»: لا منتجات مصرفية جديدة قبل موافقة «المركزي»

محمد راكان مصطفى

ألزم مجلس النقد والتسليف المصارف العاملة في سورية بالحصول على الموافقة المسبقة لمصرف سورية المركزي عبر مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف، وذلك على أي منتجات تسليفية أو تمويلية ممنوحة لعملاء التجزئة، وذلك قبل طرحها للجمهور أو إجراء أي تعديل في خصائصها.

وبحسب القرار رقم ١٣٤٩/م ن/ب٤ (حصلت «الوطن» على نسخة منه) تقوم مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف بطلب أي معلومات تحتاجها لدراسة المنتجات المزمع تقديمها أو تعديل خصائصها خلال سبعة أيام عمل من تاريخ ورود طلب الموافقة على تقديم المنتج أو إجراء التعديلات إلى أي مصرف سورية المركزي، وتقديم المديرية بطلب أي معلومات تحتاجها لدراسة المنتجات أو الخدمات المزمع تقديمها أو تعديل خصائصها خلال سبعة أيام عمل من تاريخ ورود الإعلام بتقديم المنتج أو الخدمة أو إجراء التعديلات إلى مصرف سورية المركزي بأي منتجات إبداعية، وذلك قبل طرحها للجمهور أو إجراء أي تعديل في خصائصها، وإعلام مصرف سورية المركزي بأي منتجات تسليفية أو تمويلية ممنوحة للشركات، وذلك قبل طرحها للجمهور أو إجراء أي تعديل في خصائصها.

كما يجب على المصارف والمؤسسات العاملة في سورية إعلام مصرف سورية المركزي بأي خدمات مصرفية جديدة، وذلك قبل طرحها للجمهور أو إجراء أي تعديل في خصائصها، وتقوم المديرية بطلب أي معلومات تحتاجها لدراسة المنتجات أو الخدمات المزمع تقديمها أو تعديل خصائصها خلال سبعة أيام عمل من تاريخ ورود وثائق تقديم المنتج بعد تعديلها بناء على طلب المديرية. ويجب على المصارف إعلام مصرف سورية المركزي بأي منتجات إبداعية، وذلك قبل طرحها للجمهور أو إجراء أي تعديل في خصائصها، وإعلام مصرف سورية المركزي بأي منتجات تسليفية أو تمويلية ممنوحة للشركات، وذلك قبل طرحها للجمهور أو إجراء أي تعديل في خصائصها.

كما يجب على المصارف والمؤسسات العاملة في سورية إعلام مصرف سورية المركزي بأي خدمات مصرفية جديدة، وذلك قبل طرحها للجمهور أو إجراء أي تعديل في خصائصها، وتقوم المديرية بطلب أي معلومات تحتاجها لدراسة المنتجات أو الخدمات المزمع تقديمها أو تعديل خصائصها خلال سبعة أيام عمل من تاريخ ورود وثائق تقديم المنتج بعد تعديلها بناء على طلب المديرية. وبموجب القرار تلتزم المصارف بتقديم أسباب إجراء التعديلات، والشروط المطلوبة لتقديم الخدمات أو المنتجات التي تتضمن تسهيلات ائتمانية، ونموذج عقد تقديم المنتج أو الخدمة، بما يوضح الحقوق والالتزامات المترتبة على كل طرف.

كما يجب على المصارف والمؤسسات العاملة الالتزام بأن تكون شروط تقديم الخدمات والمنتجات شفافة وواضحة ومفهومة من العملاء ولاسيما لجهة أي الفوائد والعوائد والعمولات والرسوم وأي تكاليف أخرى يتحملها العميل وأي التزامات أخرى تقع على عاتقه، وألا يتم نفاذ أي تعديلات على شروط تقديم الخدمات والمنتجات إلا بعد إشعار العميل بها.